المحاضرة الثانية: نظريات التنمية

إن أي شكل من أشكال التنظير أو التفكير ما هو إلا انعكاس لواقع بنائي معين بما يكتنفه هذا الواقع من تيارات أيديولوجية، وعليه ظهرت رؤى نقدية تحاول تغيير واقع مجتمعاتنا والاقتراب منها أكثر[1].

حيث شهدت أواخر القرن العشرين نموا ملحوظا في دراسات التنمية التي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات البلدان المختلفة، وفي هذا السياق دعا عدد من الباحثين إلى ضرورة تأسيس علم اجتماع البلدان النامية، على اعتبار أن علم اجتماع التنمية هو علم رأسمالي كالمجتمع الذي نشأ فيه، ودعا البعض إلى ضرورة التركيز على الواقع التنموي الفعلي حيث من المعروف أن مجموعة التحولات الفكرية التي مست الدول الغربية في الستينات من القرن العشرين قد شكلت تحديا أمام قيام بدائل نظرية يمكنها تعويضها بفعالية أكثر.

لكن السؤال المطروح هو ما الذي أتت به هذه المحاولات التنظيرية الغربية في مجال دراسة وتحليل ظاهرة التنمية والتخلف وعليه كيف عالجت واقع البلدان التي توصف بالمتخلفة؟

هذه المحاولات اختلفت في إطار اتجاهين تنظيريين متناقضين أساسيين تبعا للتناقض الأيديولوجي بينهما، هما الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالي أو الماركسي، كل اتجاه تضمن عدة نظريات لديها فيما اتفقت وفيما اختلفت بالشكل التالي:

1-الاتجاه المحافظ (نظرية التحديث):

وهو ما يصطلح عليه أيضا بنظرية التحديث، حيث شكل هذا الاتجاه إطارا نظريا يحاول تنظيم الكم الهائل من البيانات والتي تم تجميعها بواسطة الملاحظات المقارنة عن التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي، أين برز هذا الاتجاه بشكل واضح في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أثار هذا الاتجاه مسألة الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتطور الاجتماعي ودراسة العمليات التنموية التي أثيرت في البداية من طرف "سبنسر Spencer"، "تايلور Tylor"، "مورغان Morgan" و"دوركايم Durkheim"[2].

فمفهوم التحديث أشار عند هؤلاء إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التنظيم الاجتماعي الذي يميز الاقتصاديات المتطورة، ولقد استند هذا التصور إلى فكرة مفادها أنه

---

[1] مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1987، ص132.

[2] إسماعيل قيرة: مرجع سابق، ص4.

يمكن وصف المظاهر العامة لكل المجتمعات التقليدية والمتقدمة. الأمر الذي جعل التنمية في نظر هؤلاء عبارة عن عملية انتقال من نمط إلى آخر.

أ-نظرية مراحل النمو الاقتصادي:

ويمثلها الأمريكي "روستو Rostow"، أي صاغها في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي -البيان اللاشيوعي-"، حيث اعتبرت نظريته بديلا للنظرية الماركسية من حيث كونها تدعم البديل الرأسمالي، وتصنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية وتؤكد في نفس الوقت أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الاستهلاك الواسع، كل هذا كان ضمن الاقتصاد السياسي البرجوازي وبشكل أخص نظرية المجتمع الصناعي، وباعتبار "روستو" رجل دولة وعالم اجتماع أمريكي فقد مثل بنظريته أشهر بديل للماركسية، حيث يعتبر المجتمع الصناعي هو المرحلة النهائية في الرسم التخطيطي للمجتمعات، أين يمكن أن ينسب أي مجتمع إلى أية مرحلة من المراحل الخمس من حيث مستوى التطور الاجتماعي كما يلي[3]:

-**المجتمع التقليدي:** يرى "روستو" أن المجتمع التقليدي يتميز بكون الزراعة تحتل فيه الصدارة، وبوصفه للمجتمع التقليدي بأنه زراعي فهو ينسب غليه كافة التشكيلات السابقة على الرأسمالية، وهي ثلاث، المشاعية البدائية والعبودية والاقطاعية، وأحيانا يصف "روستو" البلدان المستعمرة والضعيفة التطور ضمن المجتمع التقليدي، وقد وضع "روستو" هذه العناصر في خانة واحدة وهي المجتمع التقليدي ذو المستوى العلمي ما قبل نيوتن والذي يتصف عموما بما يلي:

- إمكانيات الإنتاج محدودة.
- مستوى تطور الاقتصاد الزراعي بدائي.
- السلطة الحقيقية في هذا المجتمع هي لمالك الأرض، وعليه فكل المجتمعات وحتى ظهور الرأسمالية كان تاريخها خاليا من التطور وعليه فهي تشبه المستنقع الراكد.

-**المجتمع الانتقالي (مرحلة التهيؤ للانطلاق):** في هذه المرحلة يتميز المجتمع بنشوء مؤسسات الصناعة الحديثة والبنوك، ففي المجتمع تظهر المقدمات الضرورية في رأي "روستو" للانتقال إلى درجة أعلى من التطور وتظهر الاكتشافات العلمية والقادرة على تحقيق نمو الإنتاج، كما يظهر أيضا رجال ذوو همم عالية مستعدون لاستغلال كل الطاقات المتوفرة لتحقيق ربح كبير، كما أن الأقلية التي تأخذ بزمام المبادرة تظهر في هذه المرحلة كقوة فاعلة تدفع المجتمع التقليدي إلى السير في طريق التطور الصناعي، أما القوة الأخرى المساعدة فهي الشعور بالقومية، وهي الطموح لخلق أساس متين.

---

[3] محمد عبد المولى: العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ط2، سنة 1990، ص ص58-64.

والمجتمع الانتقالي يتزامن مع الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، وعليه "فروستو" يغفل الفرق بين العصور التاريخية عندما يدمج في المجتمع الانتقالي مرحلة الثورات البرجوازية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا وحركة التحرر القومي في القرن العشرين، والثورات الشعبية على اختلافها أواخر القرن العشرين وحتى البلدان المتخلفة، متجاهلا طابع العلاقات الإنتاجية، مركزا اهتمامه على الناحية العلمية للتطور الاجتماعي.

-**مرحلة الانطلاق (الثورة الصناعية):** وتتصف هذه المرحلة بسرعة نمو الصناعة والزراعة، وارتفاع حجم رؤوس الأموال، فمثلا إنجلترا في رأي "روستو" قد مرت بهذه المرحلة في نهاية القرن الثامن عشر، بينما وصلتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر، وروسيا بدايات القرن العشرين والهند والصين بداية خمسينات القرن العشرين، وعليه فإن "روستو" يجمع بلدانا تقع في مراحل تاريخية متباينة.

-**مرحلة النضج:** في هذه المرحلة يزيد إنتاج المنتجات على نمو السكان، حيث يرتفع الدخل القومي وتتطور الصناعة ويتنوع الإنتاج، وللوصول إلى النضج لابد من المرور على المرحلة الانتقالية، ويرى "روستو" أن إنجلترا مرت بهذه المرحلة منتصف القرن التاسع عشر وأمريكيا بداية القرن العشرين وألمانيا وفرنسا بعدها بـــ10 سنوات واليابان منتصف القرن العشرين، وأهم ميزات هذه المرحلة تطور الصناعات الثقيلة، غير أن "روستو" كذلك في هذه المرحلة يخلط بين مجتمعات في مراحل تاريخية متباينة وبين التصنيع الرأسمالي والتصنيع الاشتراكي، متجاهلا خصوصية كل بنية اجتماعية وطبقية خاصة عندما يقع الاتحاد السوفياتي سابقا في نفس الخانة مع المجتمعات الرأسمالية.

-**عصر الاستهلاك الوفير:** تتميز المرحلة الخامسة والأخيرة بأن الاهتمام فيها يصبح لإنتاج مواد الاستهلاك التي تستعمل لفترة طويلة وكذلك الخدمات بمعنى أن تركيز المجتمع في هذه المرحلة يكون على قضايا الاستهلاك ورفاهية السكان فينشأ ما يصطلح عليه مجتمع الرفاه العام، والذي يتميز بالاستهلاك الشعبي الواسع للبضائع ذات الاستعمال الطويل (السيارات، أجهزة التلفزيون، الكمبيوتر...إلخ)، ويعتقد "روستو" أن الولايات المتحدة الأمريكية أول من دخل مجتمع الاستهلاك الوفير، بعدها البلدان الأوروبية فاليابان، أما الاتحاد السوفياتي سابقا، فيقف على عتبة هذا العصر، ووصوله إليه سيؤدي إلى انحلال وسقوط البناء الاشتراكي، أما الشيوعية فهي بجوهرها تميل إلى السقوط في عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع، إن نظرية مراحل النمو الاقتصادي قد تعرضت لانتقادات شديدة من طرف كتاب ماركسيين وغير ماركسيين، رغم أن "روستو" حاول التفرقة بين عوامل التقدم الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث أعطى أهمية كبيرة لسلوك الناس وميولهم فهو يرى أن أسباب انتقال المجتمع من شكل لآخر هي تغير وعي النخبة أو الأقلية المبتكرة، التي تأخذ بزمام المبادرة، ما جعل تناول "روستو" لهذا الشكل ينطوي على كثير من الذاتية والتي جعلته يتناقض مع

التسلسل التاريخي، عندما يتجاهل النظام الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمعات المختلفة، أو باختصار الخلط في تفسير العصور التاريخية المتباينة، ومن الكتاب السوسيولوجيين البورجوازيين الذين انتقدوا "روستو" نذكر السوسيولوجي الفرنسي "آرون" الذي يرى أن هذه المراحل الخمس التي وضعها "روستو" لا تتفق مع المضمون الفعلي لعملية التطور المعقدة لا للبلدان الرأسمالية ولا لغيرها، رغم أن أغلب الكتاب البورجوازيين يتفقون على الأقل على أن التطور الاجتماعي يخضع لمستوى التطور العلمي.

كما يستغل "روستو" نظرية مراحل النمو الاقتصادي بغرض تبرير السياسة الاستعمارية التي تتبعها القوى الإمبريالية تجاه البلدان المتخلفة، حيث يرجع "روستو" التخلف الاقتصادي لهذه البلدان إلى طبيعة وجودها في المرحلة المناسبة، بينما يرجع هذا التخلف في حقيقة الأمر إلى القهر الاستعماري طيلة قرون من الزمن، ويرى "روستو" وغيره من أنصار مرحلة النمو أن جميع البلدان المتخلفة يجب أن تطور في البداية زراعتها ثم الإنتاج الحرفي البسيط، فالصناعات الخفيفة، وبعد ذلك تطور الصناعات الثقيلة في المستقبل البعيد، هذا الأفق الذي اقترحه "روستو" يعني التغلب عن التطور الصناعي المستقل، لأن المنافسة من جانب الدول الإمبريالية لن تسمح بنهضة الصناعة، بل سوف تقهرها، حيث يهدف هذا التصور إلى الإبقاء على التخلف الاقتصادي لشعوب العالم المتخلف، وذلك لتسهيل عملية النصب والاستغلال الإمبريالي لمواردها المادية والبشرية.

وفي نفس السياق حاول "غالبريت Galbraith" أن يحدد مفهوم التخلف مؤكدا على نماذج البلدان المتخلفة، عندما قسم هذه الأخيرة من خلال تصور عام تشترك فيه معظم هذه البلدان وهو "حائط الفقر" إلى ثلاث مجموعات، توازيها ثلاث نماذج للاقصاد المتخلف[4].

- تخلف مرتبط بغياب الحد الأدنى للقاعدة الثقافية.
- تخلف ينطوي على تركيبة اجتماعية متخلفة متعصبة.
- تخلف ناتج عن عدم التنسيق بين عوامل الإنتاج.
- بينما ذهب آخرون إلى تصنيف البلدان المتخلفة إلى أربعة نماذج حسب التخلف:
- بلدان تتمتع بفائض في المصادر البشرية.
- بلدان تفتقر إلى رؤوس الأموال.
- بلدان ذات اقتصاد موجه للتصدير.
- بلدان فقيرة من الموارد البشرية.

---

[4]Rocher Guy: INTRODUCTION A La Sociologie générale. Le changement Sociale-Ltée, ED, HMH, PP213-218.

وعلى العموم فإنه يمكن تلخيص مجمل الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فيما يلي:

- افتقادها للصدق الإمبريقي والكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية.
- حاول "روستو" وضع قانون عام للتطور الاقتصادي ينطبق على كل المجتمعات بالرغم من الاختلافات في الظروف التاريخية والمجتمعية.
- فشل "روستو" في دراسة المسائل المتعلقة بالصراع والتغير واقتصر اهتمامه على المعالجة الوظيفية التوازنية تدعيما للمصالح الرأسمالية.
- تجاهل روستو وفهم التاريخ بشكل خاطئ وخاصة تاريخ البلدان المتقدمة والمتخلفة.

ب-الاتجاه الانتشاري:

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه "ويلبرت مور W.Moore"، "دانيال ليرنرD.Lerner" و"كارل دوتيش K.Deutsch"، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية شكل من أشكال التغير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة المرجعية الاشعاعية في نظرهم في القرن العشرينهي الغرب، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الاجتماعي يتم بالقدر الذي ينقل فيه الغرب إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم، وهي المعرفة العلمية والتقنية ورأس المال والمهارات والقيم الغربية.

ويتم كذلك بالقدر الذي تكون فيه هذه المجتمعات المتخلفة مستعدة لتقبل واستيعاب وتقمص هذه المقومات المادية وغير المادية للتقدم.

وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار هذه تتحول المجتمعات المتخلفة تدريجيا إلى مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو سائد في مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وستحل القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية، وسيحل اقتصاد السوق والنقود والصناعة محل اقتصاد الكفاف والزراعة المتخلفة، وستحل التكنولوجيا العلمية محل التكنولوجيا البدائية[5].

غير أن أهم ما يميز هذا الاتجاه عن غيره من الاتجاهات في دراسة التنمية والتخلف هو إبرازه للمعوقات التي تحول دون تمثل التجديدات وترتبط هذه المعوقات بالبناء الاجتماعي-السياسي وبالقيم السائدة في البلدان المتخلفة.

---

[5]سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، دراسات غربية، العددان 8،9، ص ص29-30.

ومن اللافت للنظر أن أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في البلدان المتخلفة تمثل مصدرا للفساد، لذلك وجب التخلي عنها، ولقد شجع ذلك أنصار اتجاه الانتشار الثقافي-الحضاري على مطالبة البلاد المتخلفة في مقابل ذلك بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة.

ورغم ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من إسهام بارز حول الموضوع إلا أنهم قد تعرضوا لانتقادات شديدة تتلخص فيما يلي:

- ليس الانتشار عملية اقتصادية-سياسية حيادية، وإنما ينطوي على علاقة سيطرة واستغلال من ناحية، وحجب النوايا السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- إغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على البلدان المتخلفة.
- تنطوي الدعوة إلى تطبيق الليبرالية على مغالطة وتزييف على اعتبار أنه لا يمكن تكرار نفس تجربة البلدان المتقدمة في مجتمعات لها خصوصيتها التاريخية.
- تفتقد ثنائية التقليد-التحديث الصدق الإمبريقي بشكل واضح.

جـ-الاتجاه السيكولوجي:

لقد مثل أصحاب هذا الاتجاه امتدادا للاتجاه البنائي الوظيفي، حيث ركزوا على قضية جوهرية وهي أن التنمية عملية مرهونة بتغير أفراد المجتمع قيميا وحوافزا وسلوكا، فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو تحققها في الحاضر، كانت متميزة بضمها لعدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح، والرغبة العارمة في الإنجاز، والقدرة على التقمص، والتصور لأدوار وإمكانيات مستقبلية، وهؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على عاتقهم عبء نقل مجتمعهم من الإطار التقليدي المحدود المتخلف إلى الإطار الحديث المتقدم ذات دفع تنموي دائم.

وهؤلاء الأفراد قد لا يدركون أنهم يقوصون بمهمة مجتمعية تاريخية وهم يسعون لإشباع طموحهم أو حاجتهم للإنجاز، إلا أن المهمة تؤدي على أي حال من الأحوال.

فإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية، فعليه أن يزيد من أعدادهم، بوسائل متعددة من أهمها تنشئة الأطفال على ما يمجد صفات البطولات الفردية الطموحة.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه "ماكليلاند D.Marcleliland"، و"هيجن E.Hagen"، و"دانيال ليرنرD.Lerner" أين نلاحظ أن هذا الاتجاه قريب من المنظور النفساني للتخلف أو اتجاه تغيير الأفراد نفسانيا والذي يرى أصحابه أن الإنسان المتخلف لم يعط نفسه الاهتمام الذي وجه إلى البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[6].

---

[6]محمد عبد المولى: مرجع سابق، ص ص83-84.

حيث يرون أن المنطلقات التقنية والاقتصادية والاجتماعية أكدت على نوعية وتركيب البنى المتخلفة، لكنها جميعا أهملت البنى الفوقية (النفسية، العقلية، القيم الموجهة للوجود)، والتي لابد أن تنتج عن البنى التحتية وترافقها، إلى أن يخلصوا إلى نتيجة مفادها أن التخلف بالمنظور النفسي العريض يتجاوز إلى حد بعيد مسألة التكنولوجيا والإنتاج، ليتمحور حول قيمة الحياة الإنسانية والكرامة البشرية.

وعموما يمكن تلخيص بيان التخلف عند هؤلاء فيما يلي:

-الشخصية في البلدان المتخلفة غير خلاقة وتسلطية.

-متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره وهذا ما تفتقره البلدان المتخلفة.

-للوعي دور في تحريك الجماهير للمشاركة الإيجابية في عملية التغير وهو مفقود إلى حد بعيد في البلدان المتخلفة.

وعليه فالتنمية لن تحدث إلا بإحداث نقلة نوعية في النقاط الثلاث التي سبق ذكرها.

ورغم هذا الإسهام لهذا الاتجاه إلا أنه قد تعرض كغيره من الاتجاهات الأخرى لانتقادات أبرزها:

-الإطار التصوري للاتجاه السيكولوجي يفتقد للبعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية محضة.

-الافتقاد للفهم الشمولي لعملية التنمية والتحيز العنصري للثقافة والمجتمع الغربي.

2-الاتجاه الماركسي:

قدم "ماركس K.MARX" نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، وحاول تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية تبعا له بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة.

واستنادا إلى أفكاره حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، فقد حدد "ماركس" خمس مراحل تطورية تنمو وفقا لها المجتمعات البشرية:

-مرحلة الإنتاج البدائي.

-مرحلة العبودية.

-مرحلة الإقطاع.

-مرحلة الرأسمالية.

-مرحلة الاشتراكية.

حيث اعتقد "ماركس" أن التنمية عملية ثورية أي أنها تتضمن تحولات وتغيرات شاملة في البناءات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، ومع ذلك فقد أعطى "ماركس" اهتماما كبيرا للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في عملية التنمية.

وعليه فالنظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل الطبقية والتاريخية[7]، حيث وانطلاقا من القوى المادية والتاريخية يحدث التغير الاجتماعي (التنمية) نتيجة للصراع الطبقي.

وعقب تعرض الاتجاه الماركسي الكلاسيكي لانتقادات عدة ظهرت محاولات حديثة في نفس السياق عملت على الاستعانة بمفاهيم "ماركس" وأطره النظرية، هذه المحاولات تنظر إلى التنمية على أنها تحسين حقيقي في المستوى العام للحياة، واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم المتخلف، ودعت إلى ضرورة النظر إلى العالم باعتباره وحدة متكاملة رغم الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه، "باران P.BARAN"، "بتلهايم C.BETTELHEIM"، و"فرنك FRANK".

فالأول ينظر إلى التنمية على أنها عملية ثورية وليست تطورية والثاني يعتقد أن التخطيط الشامل هو الطريق الوحيد إلى التنمية الاقتصادية السريعة، والأخير ينظر إلى التخلف باعتباره نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وعليه ظهرت ثلاث نظريات تمل الماركسية المحدثة كما يلي:

أ-نظرية الإمبريالية:

لصاحبها "لينين" الذي حاول صياغة نظرية شاملة تشرح أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية وتصف القوانين التي تتحكم فيها، كما اهتم بتوضيح التنافس الرأسمالي وقيام الاحتكارات العالمية وتحول المنافسة إلى العالمية بما يتسبب في الحروب الإمبريالية، فضلا عن تناوله للأبعاد الدولية للرأسمالية وربطه بين التوسع الرأسمالي ودول العالم المتخلف[8].

ب-نظرية نمط الإنتاج:

---

[7] بيتر وورسلي: العوالم الثلاثة، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، بدون سنة، ص49.

[8] عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1986، ص ص35-36.

وهي نظرية تشكل امتدادا للماركسية الكلاسيكية وامتدادا له، وذلك بانطلاقها من المفاهيم والقضايا التي طرحها "ماركس"، غير أن الشيء الجديد فيها هو إدخالها لأول مرة لمفهوم أسلوب الإنتاج أو نمط الإنتاج كمرتكز نظري للتحليل العلمي للتشكيلات الاجتماعية في البلدان المتخلفة، وعموما فمحور اهتمام النظرية في دراسة التخلف هو محاولتها إبراز خصوصية كل حالة من حالات التخلف، حيث تعتقد أن المسببات الحقيقية لديمومة التخلف هي عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية محلية أي داخلية في المجتمع المتخلف نفسه، وذلك بتقديم تحليلات معمقة حول أساليب الإنتاج المتعايشة.

جـ-نظرية التبعية:

إن ممثلي هذه النظرية لم يركزوا اهتمامهم فقط على تحليل الاحتلالات الداخلية في بيئات المجتمعات المتخلفة، بل تعدوها إلى توضيح الآثار الناجمة عن الرأسمالية الغربية.

إن أساس التبعية هي أنه لا يمكن فهم طبيعة مختلف النظم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في دول العالم المتخلف بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية وخاصة تلك الناتجة عن التوسع الرأسمالي في العالم[9].

ويمكن تلخيص الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في كونها ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التي ساهمت في صنع التخلف، وضع شروط إعادة إنتاجية، وفي هذا السياق يؤكد "باران" أن التخلف هو نتيجة اتصال للبنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول المتخلفة، هذا الاتصال يؤدي إلى تحلل هذه الأخيرة، واستنزاف فائضها بواسطة رؤوس الأموال الموظفة في زيادة تنمية البلاد المتقدمة على حساب المتخلفة، وفضلا عن كل هذا ركز أصحاب نظرية التبعية على قضية هامة مؤداها أن التخلف في دول الهوامش أو الأطراف هو نتيجة طبيعية للتوسع والهيمنة الإمبريالية المعاصرة متمثلة خاصة فيما يسمى بالاستعمار الجديد، بمعنى أن حالة التخلف سببها أن الثورة التي تنتج في المحيط تنقل إلى المركز، وليس في فقر هذه البلدان.

وعموما فاهتمامات أصحاب هذه النظرية دارت كلها حول أسباب التخلف داخلية كانت أو خارجية، ورغم كون هذه النظرية تشكل امتدادا للماركسية، إلا أنها اختلفت عنها في نظرتها للطريقة التي يمكن بواسطتها تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمعات المتخلفة، ألا وهي قطع سلسلة التبعية التي تخضع من خلالها هذه المجتمعات المتخلفة، ألا وهي قطع سلسلة لن تقطع إلى من حلقتها الأضعف والتي تتمثل في نظر أصحاب هذه النظرية في تلك الأنظمة السياسية الضعيفة القائمة في المجتمعات

---

[9] المرجع السابق، ص58.

المتخلفة والتي تضمن استمرار الاستغلال والهيمنة الرأسمالية من المركز (الغرب) باتجاه الأطراف أو المحيط (العالم المتخلف)[10].

-تقييم للنظريات الغربية في التخلف والتنمية:

تعددت الاتجاهات المرتبطة بكلمة التنمية وكذلك المفاهيم، وخاصة ما تعلق منها بالتنمية الاجتماعية، غير أن ما يميزها جميعا هو انطواؤها على درجة كبيرة من الغموض، فالنظريات الغربية في التنمية تخلط بين مصطلحات كثيرة وتستخدمها كمترادفات مثل: التنمية-النمو-التقدم-التطور....إلخ.

غير أن "الجوهري" عرف التنمية بأنها عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والأنشطة البشرية (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية واجتماعية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الجميع من أجل صالح الكل، وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية المحرومة سابقا من فرص النمو والتقدم[11].

وعليه فالتنمية عناصر أساسية أهمها:

-التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها توجد داخل الكيان المقصود بها، وأن العوامل الخارجية عن الكيان هي مجرد عوامل ثانوية فقط.

-التنمية عملية ديناميكية مستمرة.

-التنمية ليس لها طريق واحد محدد مسبقا، بل ذات طرق واتجاهات متعددة، باختلاف المجتمعات المعنية بها.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم معوقات عملية التنمية هو الاستغلال بكل صوره وأشكاله ومستوياته، ويعني الاستقلال حرمان الكيان من فرصة التنمية باستخدام إمكانياته الخاصة، هذا الاستغلال يقود إلى النمو غير المتكافئ، وإزالة هذا العائق، عامل مهم جدا لحصول عملية تنموية حقيقية.

كما أن المساواة في خوض الحياة يشكل المضمون المحدد لمفهوم التنمية، والمساواة تقود إلى التحرر المطلق، هذا الأخير الذي يقود إلى تفجير كل الطاقات البشرية الكامنة من أجل الإنتاج والخلق والإبداع.

---

[10]إسماعيل قيرة وعلي غربي: مرجع سابق، ص24.

[11]محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، بدون سنة، ص145.

إن أي عمل نظري متكامل يجب أن يتضمن مقولات من الواقع الاجتماعي المعاش لكي يتمكن من تفسير عوائق التغير التنموي، والتغلب عليها، كما أن قدرات كل نظرية على التفسير والتنبؤ تنطوي على قدرتها على التحكم فيها في حالة تعميمها.

إن النظريات الغربية في التنمية والتي تطورت أواخر القرن العشرين قد عرفت عيوبا كثيرة لا تتوقف عند النتائج، بل تتعداها إلى البناء المنطقي، والكفاءة التجريبية، والصحة التاريخية والحياد الأيديولوجي.

إن كل النظريات الغربية هي نتاج أيديولوجي أولا وأخيرا، وأن كل أيديولوجية تخدم عن وعي أو بدونه مصالح أصحابها، وذلك أخذا من الفرضيات التي انطلقت منها كل هذه الفرضيات:

تنطوي التنمية على التقدم بمفهومه الغربي الكمي، بمعنى مزيد من فرص الحصول على السلع كما هو في الغرب.

الدول المتخلفة ستحقق التنمية بمجرد التخلص من المجتمع التقليدي (المعوقات الحضارية–الاجتماعية–النفسية والثقافية الموروثة).

بإزاحة هذا المجتمع التقليدي يمكن التحرك في الاتجاه التنموي المطلوب.

مفهوم التقدم أو النمو الذي تستخدمه النظريات الغربية هو مفهوم لا تاريخي، فرغم أن هذه النظريات تنطبق على المجتمعات الغربية، غير أن لكل من هذه المجتمعات تجربتها التاريخية الخاصة، والتي لم تتكرر في مجتمع آخر.

نظرة هذه النظريات إلى المجتمعات المتخلفة على أنها أنظمة مغلقة وانفتاحها يكون فقط على المساعدات المادية والحضارية من الدول المتقدمة، في سبيل تحقيق النمو، يتجاهله ما تأخذه الدول المتقدمة من تلك المتخلفة من خلال استغلال طاقاتها ومواردها المادية والبشرية.

تفترض هذه النظريات أن حالة التخلف هي حالة طبيعية ومرحلة عادية تمر بها ما يسمى بالمجتمعات التقليدية، بمعنى أن هذه المجتمعات إما أنها وجدت في هذه الحالة المتخلفة، أو أنها كانت قد مرت بمراحل سابقة لحالة التخلف هذه، وهي مراحل أكثر تخلفا مما هي عليه الآن، مغفلة حقيقة هامة وهي أنه بلدان متخلفة كثيرة سبق لها وأن عرفت مراحل من الازدهار والنمو مثل: مصر، الصين، الهند، حيث أنه من الخطأ وضع كل البلاد المتخلفة في نفس الخانة من التخلف، حيث أن هذا الأخير درجات، كما أن مسبباته تختلف من مجتمع لآخر، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، حيث لا توجد كلها في نفس الخانة من التقدم، كما أن عوامل تقدمها ليست نفسها في كل الحالات.

لا توجد أية نظرية حللت التخلف في ضوء الخصوصية التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المتخلفة.

وفي إطار نقد النظريات الغربية في مجال التنمية صاغ "ميردال G.MYRDAL" أبرز أوجه القصور في هذه النظريات والتي نلخصها كما يلي[12]:

-تمركز الفكر الغربي حول الذات:

هذا التمركز له جانبان، الأول يهدف إلى خدمة المصالح الغربية واستمرار سيطرته وهيمنته على العالم، والثاني يستخدم المناهج البحثية السائدة في العلوم الاجتماعية الغربية، والتي وضعت أساسا لدراسة واقع المجتمعات الغربية نفسها، فالمفاهيم الوظيفية المستخدمة في هذه النظريات غير قادرة على استيعاب الحقيقة التاريخية لكل المجتمعات وبالتالي يكون تحليل ظاهرة التخلق متحيزا وقصرا.

-غياب النظرة الشاملة والتكاملية:

وسبب ذلك المبالغة في التخصص في العلوم الاجتماعية، ما نتج عنه عدم التكامل في دراسة المجتمع، رغم ترابط الظواهر الاجتماعية، فهذا الانفصال في نظرة السوسيولوجي، وعالم الاقتصاد وعالم السياسة وعالم النفس، أدى بسهم إلى أن يبحث كل منهم جانبا فقط من الظاهرة فكانت النتيجة غياب الفهم المتكامل للمجتمع، رغم حدوث هذا في المجتمعات الغربية، فالتخلف ظاهرة معقدة ومتداخلة الجوانب فهو ليس بالظاهرة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السكانية، بل تخلف يحتوي على مظاهر سياسية، اجتماعية، اقتصادية ودينية، وعدم التعرض لكل هذه العوامل يجعل من فهم ظاهرة التخلف ناقصا.

-تجاهل أعمال علماء العالم المتخلف:

أغلب العلماء الاجتماعيين في العالم المتخلف تلقوا تكوينهم في الغرب، ما جعلهم متأثرين ومشبعين بنظرياته واتجاهاته وحتى قيمه الفكرية في مسألة دراسة التنمية، وإن وجدت أعمال حتى وإن كانت قليلة يمكن وصفها بالأعمال الأصيلة فإنها لا تجد مكانا لها بين النظريات الغربية، مما جعل هذه الأخيرة تثبت قصورها، لأن فشل منظري الغرب في التنمية، سببه الرئيسي هو عدم قدرتهم أو رغبتهم في إدراك العلاقة في الاتجاهين بين التنمية والتخلف، فهما وجهان لعملة واحدة.

إن النماذج النظرية التنموية على الطريقة الغربية هي نماذج معدة للتصدير إلى العالم المتخلف كغيرها من السلع الأخرى، وعليه تعتبر سوسيولوجيا متخلفة بخلفيات أيديولوجية استعمارية، كما

---

[12]G.MYRDAL: Cleansing the approuch from Blases in the study of undex-deseloped countries, social science information VIII, pp10-26.

وضح ذلك "فرنك FRANK"[13]، حيث أشار في هذا الإطار إلى أنه، لا يمكن للبلدان المتخلفة أن تغير مصيرها، ما لم تتحرر من كل نماذج النمو الحالية التي تأخذها، وتتحول إلى نماذج نمو ذاتية.

فمظاهر التخلف في هذه البلدان ترجع إلى ضعف الاقتصاد، والمستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل، وكذلك سياسة الإعانات الاقتصادية والقروض التي تنتهجها الدول الغربية كوسيلة للحد من استقلالية البلدان المتخلفة، فالتبعية الناجمة عن سياسة المساعدة لم تظهر فقط في تزايد الديون الحكومية الخارجية، وإنما في استغلال الغرب لهذه القروض والإعانات كأداة للتأثير على تكوين البنى السياسية والاقتصادية وخاصة تلك الناشئة منها، هذه العوامل الاقتصادية في ظل الظروف الاجتماعية المصاحبة لها تتحول إلى تخلف حقيقي.

كما يمكن التعبير عن التبعية بواسطة (المركز والمحيط) أو (المركز والهامش) حيث أن المركز متمثلا في الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يفرض التبعية على المحيط فيفكك الاقتصاد القومي للدول إلى قطاعين أحدهما حديث مندمج في الاقتصاد الأمريكي، تعيش من خلاله فئة من السكان، وقطاع قديم متخلف يضم الأغلبية الساحقة من السكان، ودوره في حياة البلاد عموما هو دور هامشي، ومن ثم أطلقت على هذه الظاهرة مصطلح –التهميش– والذي يتصور أن العالم عبارة عن نصف كرة أرضية هو الغرب بتشكيله لمركز أساسي للنشاط الاقتصادي، يسيطر ويوجه ويؤثر، ومن أطراف أو تخوم تتحرك في فلكه وهي محكومة بحركته ومتجهة خدمة لمصالحه، فالمركز هو قلب النشاط الاقتصادي والتخوم تظل متخلفة بالنسبة للقلب وخادمة لمصالحه.

---

[13]Andeé GUNDER FRANK, Le développement du sous– développement, l'Amérique latiue, pp 35–36.